محرك التقليدانية واشكالية الحداثة في المجتمع الجزائري
قراءة سوسيولوجية
الأستاذ: بوعناني ابراهيم - جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس

تمهيد :

إذا كان الاجتماع السياسي في بعده الفلسفي هو خيار ضروري و إلزامي للحفاظ على الجنس البشري و استمرارية البناء المجتمعي و إذا كان النموذج السياسي للسلطة في بعده السوسيولوجي الإجرائي هو أسلوب و آلية كيفية في تنظيم و تسيير مجموع التناقضات و الاختلافات التي تقع ضمن علاقة تفاعلية داخل فضاء عمومي فإن تحقيق هذا الخيار في هدفه و غايته و تجسيد هذه الآلية في اشتغالها و فعاليتها يمر حتما عبر توفر العديد من الأدوات و الآليات من جهة و عبر التأسيس لمجموع التوجهات النمطية و المعيارية القاعدية و مختلف الأطر المرجعية البنائية من جهة ثانية و التي سوف تنظم و تؤسس لأي نموذج من البناء السياسي، من هنا جاء اهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين خاصة في علم الاجتماع مركز و موجه أساسا نحو البحث ليس في مستوى الخصائص المثالية و الإنتاجات الكمية للنماذج السياسية و إنما في مستوى الطرق الكيفية في تحقق العلاقات التفاعلية بين الحاكم والمحكوم، بين الأدوات و ما هو أنماط بنائية، البحث في المنطق الداخلي الذي يؤسس لتلك العلاقة و لذلك الارتباط التفاعلي بينهما.

هنا أيضا جاء انشغالنا ليتعلق بمحاولة وضع قراءة سوسيولوجية تحليلية حول موضوع السياسي في الجزائر من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ضمن أي دائرة من الاشتغال يمكن تصنيف النموذج السياسي الجزائري؟ وماهي المحددات الأساسية التي تصنع أو تعطي له صورة التواجد؟ وماهي الافرازات الأساسية لهذا النموذج؟

في خصوصية النموذج السياسي الجزائري:

القراءة السوسيولوجية المتأنية في معطيات التاريخ السياسي الجزائري لما بعد الاستقلال تكشف لنا في بعدها العام كيف أن شكل السلطة السياسية عبر جميع المراحل التاريخية لم يعرف تغيير كيفي في ميكانزمات اشتغاله و إنما هناك استمرارية نمطية في توجهه الوظيفي و بعده التفعيلي ارتكز أساسا على غاية تحقيق تنمية شاملة منطلقها إيديولوجي بالدرجة الأولى يهدف إلى منع تشكل أي قوى اجتماعية معارضة وعلى أسلوب حداثي يعتمد على استراد النماذج التنظيمية و البرامج الهيكلية التقنية، هذا ما تعبر عنه وتعكسه عمليا اهتمامات وأولويات الخيارات التي اعتمدها جل رؤساء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، والتي تصب فيما هو اقتصادي أي فيما هو مشاريع وبرامج معظمها تنموية مادية تهدف في جوهرها إلى تحسين وترقية الوضعية الحياتية والمعيشية للأفراد من الجهة الثانيةالمتعلقة

بالاطار المرجعي الموجه والمرتبط بمجموع الأدوات والآليات وبمستوى تحقيق تلك الخيارات الاقتصادية وذلك الهدف المادي فإن توجهها السياسي اقتصر على ضرورة اعتماد وتوظيف ما هو مرتكزات تقليدية في جانبها الثقافي والايديولوجي، النموذج السياسي الجزائري في شكله و بنائه يجمع بين التوظيف الإيديولوجي للتقاليد كقاعدة اجتماعية ترتبط بالمستوى القيمي المعياري المشكل لنسق البنية الذهنية و لنمط شبكة تفاعل العلاقات الداخلية. و التوظيف الإيديولوجي للحداثة كخيار تنموي اقتصادي بالدرجة الأولى يرتبط بالمستوى البنائي الهيكليالمشكل لخلاصة ما هو مادي حضاري أسسه و شروطه تواجدت و تفاعلت ضمن دائرة مكانية اجتماعية ثقافية متميزة وفق صيرورة تاريخية تطورية أوروبية تحديدا. هذا يجعلنا نستنتج أن النموذج السياسي الجزائري يقع ضمن ثنائية أساسية مشكلة من محرك التقليدانية واستراتيجية التحديث.

أ- في مفهوم التقليدانيةLe Traditionalisme :

ينبغي أن نفرق بيت التقاليد و التقليدانية، فالأول مسألة طبيعية تختص بها كافة المجتمعات البشرية مهما كان مستوى تطورها الحضاري إنها تؤسس لجانب من هويتها الاجتماعية و التاريخية و من كيانها الوجودي، إنها تتحدد في مستوى ما هو مادة من التراكمات التي تنتمي إلى مجال زمني ماضي أصبح عبر التطور التاريخي و عبر التفاعل مع عناصره و معطياته يشكل نوع من القيمة الرمزية. أما التقليدانية فهي مسألة غير طبيعية مادام أنها من اختيار وإنتاج توجهات فردية أو جماعية و وفق استراتيجية معينة تخدم أهداف محددة و لهذا فهي مرتبطة أكثر بالتوظيف أولا أي بالاستعمال و الاستغلال الوظيفي لمادة وعناصر التقاليد قصد تلبية حاجة ما و هي ثانيا تخفي بعدا إيديولوجيا الغاية منه تلبية مصالح مجموعة اجتماعية محددة و تحقيق أهداف سياسوية غير معلن و مصرح بها. إنها عملية لتفعيل ما هو قديم قصد تحقيق ما هو جديد و حاضر، التقليدانية هي أن تجعل من التقاليد (من الماضي) الوسيلة و الأداة لفهم الحاضر و تسيير الموجود القائم، هذا ما يؤكد على وضعية عدم القدرة على الإبداع و الابتكار لإنتاج الأدوات الجديدة، إنها تعبير عن حالة نفسية للخوف من الجديد و من إفرازاته و انتاجاته التي قد تطرح موازين قوى مغايرة، يقدم لنا ***أيزنستاط*** توضيحا كافيا و تمييزا دقيقا بين المفهومين عندما يقول "..لا يجب خلط هذه التقليدانية مع ذلك المضاف الطبيعي من تقليد معين، إن التقليدانية تعني نمطا إيديولوجيا متجه ضد الرموز الجديدة ليجعل بعض الأجزاء من التقليد القديم في خدمة رموز تبرر نظاما تقليديا، ضد كل تيار جديد أو كل ابتكار.." يضيف قائلا "..إنها خاصية تتميز بها المجتمعات الميالة إلى قبول حالة الثبات بخصوص الأنظمة أو الشخصيات التي تعود إلى الماضي الحقيقي أو الرمزي ...إنها تضع حدود لعملية التجديد.."[1].

ب- في مفهوم التحديث La Modernisation:

هنا أيضا ينبغي أن نميز بين ما هو حداثة و ما هو تحديث، فالتحديث نعني به عملية تهدف إلى تحقيق التغير و التطور لكن فقط في مستواه المادي الشكلي، هنا المسألة مرتبطة أكثر بخاصية التأثر بتلك النتائج المادية التي تفرزها الحداثة و ليس مع أدوات و طرق وكيفيات تحقق الحداثة ذاتها، من هنا يصبح التحديث لا يعبر عن خاصية لحركية مجتمعية منبعها إرادة الأفراد و وعيهم في ضرورة تحقيق التغير بل هي مرتبطة برغبة الحاكم في أن يجعل من التحديث غاية و ليس وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، لرسم و فرض شكل من العلاقة التفاعلية بينه و بين المحكوم قائمة على اللاتوازن، علاقة عمودية أبوية تحول الثاني إلى ذلك القاصر و العاجز، إلى التابع الذي ينبغي أن يحمد الله على نعم ولي أمره.

التحديث يؤسس لعلاقة نيوباتريمونيالية نهايتها امتلاك و احتكار الحقل السياسي من طرف الحاكم و تحويله إلى ملكية خاصة يتصرف فيها كيفما يشاء و دون إشراك أو إسناد أي قوة سواء اجتماعية أو قانونية. التحديث عملية ملزمة متحكم فيها، فاعلها الأساسي الحاكم وليس المجتمع، عملية مفروضة دون مراعاة قابليتها و توافقها مع الشروط الاجتماعية والثقافية للمكان، إنها تأخذ شكل العملية القيصرية التي تقاس و تحدد نتائجها من خلال البعد الكمي و الشكلي و لهذا لا نجد تلك العلاقة التفاعلية بين الأفراد و أدوات و مستويات التحديث مثلما يقع بالنسبة لعملية الحداثة، فالمجتمع لا يعتبر طرف ضمن هذه المعادلة بل هو مجرد منتفع مستهلك لتلك الحضارة المادية و غير منتج لها.

التحديث لا يمثل قطيعة بين الجديد المؤسس و القديم، إنه يحقق وجوده كإضافة مادية مع استمرارية تواجد ذلك القديم العتيق و قدرته على التأثير في إنتاج تفكير و توجهات وعلاقات الأفراد، يبين لنا الباحث هشام شرابي في موجب قراءته الواقع العربي كيف أن التغيير المادي الكمي لا يحقق التحول الجذري الذي تتطلبه الحداثة الصحيحة و أن ما تحقق حتى الآن من تغير في الكم المادي إنما هو تعزيز للوضع القائم و تحديث لضعفه و تخلفه، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على حماية السلطة الأبوية و فرض قيمتها و علاقتها و بالتالي استمرار المجتمع موضوعيا في حالة ضعفه و عجزه[2].

أما الحداثة فهي وضعية من التطور التاريخي يعرفها المجتمع نتيجة ديناميكية داخلية يتعرض لها سواء من حيث أدواته و طرقه و أهدافه فتعطي له صورة محددة من نظام لتفاعل علاقاته الداخلية، إذن هي خلاصة أو نتيجة لصيرورة من العمليات الديناميكية و من الحركية المجتمعية التي تسمح بالانتقال من الوضعية -أ- نعتبرها قديمة إلى وضعية -ب- جديدة من حيث اتصافها بالتميز و العقلنة و التنظيم الأكثر فعالية مقارنة بالوضعية الأولى إنها تجسيد لنقلة نوعية و كيفية أساسها الإبداع و الابتكار الفعلي و الواقعي الذي يقوم به الأفراد بخصوص تنظيم و تسيير شؤونهم الجماعية، نقلة نوعية يعتقد فيها و يعيها المجتمع فتدفع إلى التفكير في تغيير أدواته و طرق تفاعله و تعامله مع التحديات الجديدة التي يطرحها الواقع، إنها تستدعي

استراتيجية جديدة في التصور و العمل تتجه أكثر نحو مأسسة جميع شؤون المجتمع العامة و عقلنة كل ما هو نظام للفعل الجماعي. الحداثة تمس أولا مستوى التغيير في الذهنيات وفي بنية التصورات الثقافية للأفراد إنها تعبير عن عقلنة للواقع، الحداثة هي مرادف للعملية التاريخية أي قدرة المجتمع من خلال ذاته على الإبداع المستمر، إنها حركة جماعية للتراكم الكيفي الواعي الذي تنعكس على مستوى نتائجه صورة المجتمع وهويته المحلية.

في فهم إشكالية التغير:

من منظور الطرح الاستراتيجي الذي يقوم على مبدأ تحديد قواعد اللعبة و رهاناتها التي تفرض كيفية محددة من التعامل و التفاعل مع أدوات و طرق تحقيق تلك الرهانات فإن عملية التغيير تصبح لا تخضع إلى مسألة ذاتية و إنما ترتبط بقوة الشروط الموضوعية التي تحمل في ذاتها قوة التأثير على الواقع مما يحولها إلى نوع من السلطة الفاعلة و لهذا لا يمكن الحديث عن إمكانية حدوث التغيير المؤسس و المبني ضمن أي نموذج من البناء التنظيمي ولا يمكن قيام الجديد و طرح البديل لكل ما هو موجود حاضر إذا لم يعرف الأول (القديم) أزمة بخصوص منطق اشتغاله و على مستوى نظام تفاعل علاقاته الداخلية و بالنسبة لأبعاده الوظائفية المتعلقة بتحقيق مجموعة من الرهانات. فقط ضمن هذه الوضعية يصبح الحديث عن إمكانية تغيير القديم بالجديد ممكنة و تصبح مسألة استبدال أدوات و طرق تفعيل النظام واشتغاله ضرورة تاريخية و اجتماعية، لأنها أصبحت الأدوات القديمة عاجزة على تحقيق صيرورة المجتمع و غير قادرة على التأقلم مع التحديات الجديدة التي يطرحها الواقع.

يطلعنا نموذج التاريخ السياسي الأوروبي بخصوص الكيفية التي تشكلت و تأسست بموجبها مسألة الدولة الحديثة بكل ما تحمله من خصائص متميزة و مستقلة عن الشكل التقليدي أن هذا التأسيس الجديد لم يتحقق إلا عندما عرف المجتمع المدني أزمة بخصوص الاندماج مرتبطة بتشكل الروابط و التضامنات الاجتماعية المشاعية التقليدية على تلبية حاجات الأفراد و عدم قدرتها على تحقيق التوازن و التفاعل المتبادل و نتيجة ظهور رهانات فردانية جديدة لم يتمكن النظام الإقطاعي من تنظيمها، إنها أزمة تناقضات و اختلافات جديدة كشف عنها صراع القوى المتعددة و المختلفة، تجاوزت في بعدها فعالية آليات و أدوات التنظيم السياسي للدولة التقليدية، هذه القوى التي أصبحت لها رغبة في البحث عن البديل، رغبة في المساهمة في التأسيس له عبر توجهها للحصول على السلطة. ما يلاحظ على النموذج السياسي الجزائري شيء آخر هو سيطرت نموذج العلاقات التفاعلية التقليدية وهيمنة شكل الروابط الاجتماعية الطبيعية التي تؤسس لبنية المجتمع العام و التي لازالت عبر التطور الزمني تحتفظ بقدرتها على الاشتغال و قوتها على التفاعل و التعامل مع معطيات الواقع، مازالت لها نوع من الهيمنة للحفاظ على بعض الآليات و الميكانزمات الوظيفية التي يعتمدها الأفراد لتحقيق رهاناتهم أي ليس هناك أزمة تدفع

إلى ضرورة البحث عن البديل فقوة التقاليد و منطق سلطتها على تنظيم تفاعل العلاقات و على توجيه النظم الزبونية والبناءات الأبوية و الأهداف الشخصانية لازالت قائمة فلم تصل بعد إلى مستوى تتعارض فيه مع التحديات و التحولات الجديدة، مع أدوات و آليات تنظيمها. من جهة أخرى، قدرة السلطة السياسية على العودة إلى مادة و عناصر هذه التقاليد و الاستثمار فيها إيديولوجيا لا يزال مستمرا حتى ما نطلق عليه بالقوى الاجتماعية، سواء الاقتصادية أو الدينية أو الثقافية تنظر لنموذج تلك العلاقات التقليدية عاملا مناسبا لتحقيق رهاناتها و لا تمتلك رغبة أو طموح كطبقة أو كقوة اجتماعية للوصول إلى السلطة، فمثلا القوة الدينية الممثلة في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS التي كان لها هذا الطموح ضلت تطرح نفسها كالابن العاصي غير الطائع لأبيه الذي هو حزب جبهة التحرير الوطني FLN أي أنه لم يخرج عن دائرة القديم ولم يتحرر من سلطة التقاليد فكان هدفه الاستحواذ على مركز السلطة الأبوية و إعادة إنتاج نفس العلاقات الزبونية و الشخصانية إذن عملية التغيير و التأسيس للحداثة السياسية تستلزم تحقق انفصال أو قطيعة ما بين قواعد اللعبة التقليدية و الجديدة، هنا الانفصال راجع إلى حدوث الأزمة على مستوى اشتغال و فعالية النموذج الأول، فمادام هناك سيطرة لقواعد اللعبة الممثلة في التقاليد داخل المجتمع و مادام هناك توظيف إيديولوجي لمادة و عناصر هذه التقاليد من طرف السلطة السياسية فلا إمكانية للتغيير و لا ضرورة للبحث عن البديل.

محرك التقليدانية وافرازاته الأساسية:

لقد اتضح لنا مسبقا كيف أنه بالرغم من التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي أدت إلى تفكك بعض البنى الاجتماعية و اختفاء عدد من الآليات الوظيفية السياسية التي ضلت تعتمد عليها السلطة السياسية لفترة معينة لكن رغم كل هذا يبقى أن بنية النسيج الاجتماعي في كليته لا يزال تتحكم فيه معايير و قواعد مرتبطة مثلا بأشكال التضامن الميكانيكي و نماذج العلاقات الأبوية و صور المنطق العشائري و هذا راجع لأن مسألة عملية التفكك التي تحدثنا عنها مست فقط مستوى البعد المكاني للعائلة مثلا لكن يبقى البعد الانتمائي و الترابطي و التفاعلي كروح لذلك المكان مستمر في التواجد فأصبح هناك شبكة من التكوينات العائلية المتواجدة ضمن فضاءات عملية منفصلة و بعيدة عن نموذج العائلة الموسعة و عليه تبقى إشكاليةاللاتغير في نمط السلطة السياسية ليست مسألة فكرية و لا هي مرتبطة بطبيعة البنية الذهنية للأفراد و بمنظومة القيم و المعايير التي يتم الاعتقاد فيها فقط أي أن فهمنا و تحليلنا لا يتعلق بفرضية ثقافية حيث نكون ملزمين بالبحث عن مجموع الدلالات و المعاني التي يشكلها الأفراد على مستوى بنية مخيالهمالجماعي بخصوص الموضوع السياسي بالقدر ما هي إشكالية اجتماعية لها خلفيات أنثروبولوجية و ترتبط تحديدا بنموذج شبكة العلاقات التفاعلية لاجتماعية التي رسمها المجتمع عبر مسار تطوره التاريخي و استمر الأفراد في إعادة إنتاجها و في الحفاظ على ديمومتها من موجب أنها تحقق العديد من الغايات و تلبي الكثير من الحاجات و تنشأ التوازنات

الداخلية للمجتمع، أكثر من هذا لقد تحولت إلى شكل من الرأسمال الاجتماعي الذي يمتلك و يستحوذ عليه الأفراد و يعكس منطقه الداخلي على كيفية بناء الحقل السياسي و على أسلوب اشتغال السلطة، نعتقد أنها تحمل جانبا إجرائيا يتجسد ميدانيا عبر سلوكات و ممارسات نفس الأفراد التي تعكس هي الأخرى نمطية معينة من الإطار التفاعلي الاجتماعي الذي ينتمون إليه و يحددون بموجبه هويتهم والذي يوجه و يؤطر و يسير حتى نشاطاتهم و تطلعاتهم وفق منطق داخلي خاص بالمجتمع نفسه و كأن الفرد يضل أسير لمبدأ هذه الأطر الاجتماعية التي تم توارثها و يضل خاضع لعملية الإنتاج المتكونة من مجموع قواعد تنظيم و تسيير علاقة هذا الفرد بالأخر.

تحليلنا لهذا الشكل من الأطر الاجتماعية لا يقتصر على مستوى محتوى الخطاب الذي يمكن أن ينتجه المبحوث و لكن يمس أشكال و مظاهر السلوكات المعبرة عمليا لذلك الخطاب داخل فضاءات مكانية اجتماعية متعددة و مختلفة، نقصد بالأطر هنا مجموع القواعد والمعايير التي لها صفة الثبات و التي تؤدي وظيفة لتأطير و توجيه انتاجات الأفراد من السلوكات و العلاقات حتى أنه في بعض الحالات تصبح هذه الأطر بمثابة تجسيدات لأشكال من السلوكات القديمة التي تتحول إلى نماذج مرجعيةلسلوكات آنية تقاس على أساسها عامل الالتزام أو الخروج عن إطار قاعدة السلوك س، انه سلوك التلقين و الامتثال الذي لا ينبغي أن يخرج إطار ما هو مقبول و معترف به.

محدد السلوك بالنسبة لبعض المجتمعات هو مجموع الروابط الاجتماعية في شكلها العائلي أو القبلي أو الشخصاني التي تضل تعطي صورة للحركية و الديناميكية، كل هذا جعل المجتمع يتميز كما يرى الباحث ***عبد الرحيم لمشيشي***بنوع من الثبات الرافض لأي تغيير إنه يقدم لنا في خضم تناوله لإشكالية الأزمة السياسية في الجزائر تلخيصا واضحا و دقيقا يبين فيه الحقيقة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري و كذا "..بسيطرة بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة و الجهوية و الزبونيةو جميعها ظواهر تكبح صيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية كما تمنع ظهور نخب سياسية و فكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع و الدولة.."3،في نفس الاتجاه يوضح لنا نفس الباحث أن الفرد في المجتمع الجزائري لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجودها المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه أي باعتباره عضوا في القبلية أو العشيرة أو الطائفة و يستمد الفرد قيمته و يحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها و موقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة و تحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموما. إذن نحن أمام استمرارية لهيمنة و سيادة شروط و عناصر القوى التقليدية في بنائية المجتمع و في توجيه خيارات الأفراد من سلوكات و ممارسات و علاقات التي يتم إنتاجها و إعادة إنتاجها مما خلق الأرضية الاجتماعية المناسبة لبروز نوع من

الاستغلال و التوظيف الإيديولوجي لهذا المعطى التقليدي فيتأسس بذلك بعدا آخرا و توجها ثانيا أسماه ***أيزنستاط***بالتقليدانية، كل هذا أعطى صورة محددة و متميزة سواء بالنسبة لنموذج المجتمع ككل أو نموذج الفرد بشكل خاص كان له تأثير مباشر على عدم حدوث الجديد أو قيام التغيير بخصوص مستوى بناء و اشتغال السياسي. من هنا يمكننا استنتاج الملاحظة التالية : أنه مالم يكن هناك ضرورة و حتمية تاريخية تفرض نفسها لإحداث عملية التغيير فلن يقع ذلك و ما لم تضل تلك الآليات والأدوات الموظفة داخل المجتمع من أجل تفعيل لعلاقات إلى حالة أو وضعية من الانسداد و التوقف في أدائها الوظائفي و في تحقيقها للفعالية و في إنتاجهاللتأثير على الواقع، ما لم يزداد الواقع تعقيدا من حيث حجم و نوعية التحديات و الرهانات التي يتعرض لها الأفراد فتجعل من تلك الأدوات تقف عاجزة عن التعامل معها إيجابيا و إيجاد لها الأجوبة المناسبة فلن يقع التغيير. فسيطرة قوى التوظيف التقليدانية داخل الحقل السياسي الجزائري المشكلة و المبنية من عناصر الروابط الاجتماعية الطبيعية و شبكة العلاقات التفاعلية التقليدية في شكلها القبلي أو العائلي أو الجهوي الهادفة إلى الاعتماد على قاعدة التكرار ضمن خيار نموذج و أسلوب التحديث الذي اعتمدته السلطة السياسية حتى تحافظ على مركزيتها المطلقة و المتشددة هو الذي أدى إلى تميز كل التاريخ السياسي لما بعد 1962 باللاحضور للقوى التاريخانية خاصة في بعدها السياسي أي غياب حركية و ديناميكية على مستوى أطراف الفعل السياسي داخل المجتمع أين يكون مصدرها الأفراد الفاعلين و أين تكون آلياتها و أدواتها متوفرة داخل الحقل السياسي نفسه. ضمن نفس الطرح الذي جاء به ***آلان تورانAlain Touraine*** في إطاره العام المتعلق بتاريخانية المجتمع ككل[4] يمكن القول أن المحددات فوق السياسية التي تبني و تحرك الحقل السياسي نبدأ تفقد قوتها كل ما طور السياسي قدرته على الإبداع والتجديد في أدواته و آلياته.

ينبغي أن نعلم أن التغيير صيرورة و حركية داخلية، الأمر الذي يؤدي إلى التغيير في الرهانات و التحديات و عملية التغيير في بنية المجتمع و في شبكة تفاعل علاقاته و في مجموع روابطه الاجتماعية. بالنسبة لنموذج المجتمع الجزائري تبقى مختلف تلك العناصر والمعطيات غير عاجزة مادام أنها تلبي العديد من الحاجات و تجيب على الكثير من الانشغالات و تقدم و تحقق عدد من الأدوار و الوظائف التي يحتاجها المجتمع من أجل استمراريته. الضرورة و الحتمية التاريخية يمكن أن نعبر عنها من خلال سؤال ثلاثي الأبعاد: لماذا التغيير؟ ماذا نريد من التغيير؟ كيف يمكن تحقيق هذا التغيير؟ أو التغيير في ماذا؟ الجواب على هذه الأسئلة سوف يعكس مدى استعداد المجتمع لتحقيق عملية التغيير، مدى وعيه بالعملية التغييرية ، يعكس أن مسألة التغيير هي عملية و هي صيرورة للبناء لا يمكن أن تتحقق و لا يمكن أن تصل إلى أهدافها إلا عندما تكتمل كل أجزاء البناء، إنه التراكم الكيفي لعناصر و شروط التغيير ، هذا التراكم هو الذي يجعل من الواقع معقد فينبثق عن ذلك العديد من الأسئلة و الكثير من التحديات و الرهانات الجديدة فتصبح شبكة تفاعل العلاقات

والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع عاجزة و غير قادرة على التصدي لها و التفاعل معها إيجابيا مما يجعل مسألة البحثعن البديل أمر ضروري. تصبح علاقة السلطة بالمجتمع علاقة للتناقض و الصراع لأن أدوات السلطة و نماذج الوظائف التي تحقق لها الاستمرارية والتي تؤديها اتجاه هذا الأخير تصبح في وضعية غير مجدية و لا تجد الأرضية الاجتماعية المناسبة لتفعيلها و تجسيدها فيقع اللاتناسب و اللاتأقلم مع المنطلقات و التوجهات التي تستلزمها بنية شبكة تفاعل العلاقات. (فإذا كانت الدولة في المجتمعات الأوروبية تشكلت عبر أو نتيجة الأخطار التي كان يتعرض إليها المجتمع فإن الدولة في مجتمعات العالم الثالث تشكلت على أساس التجزئات الاجتماعية Fragmentation Sociale)5.

إذا كانت التقليدانية هي المحرك الأساسي و المنظم الجوهري لقواعد اللعبة داخل الحقل السياسي فكيف يعقل أن يحدث التغيير أو ينتج الجديد، سوف يظل السياسي سواء من حيث كيفية اشتغاله أو طرق بنائه أو حتى ماهية نتائجه و إفرازاته لا تتمتع بالاستقلالية و بالانفصال عن كل ما هو اجتماعي تقليدي، عن كل ما هو روابط اجتماعية طبيعية و شبكة تفاعل علاقات قبلية أو عائلية أو جهوية، سوف يظل يرتبط بتلك البنية التقليدية و بمنطقها العام القائم على الشخصانية و الزبونية و الأبوية، لأنها تؤسس بنية المجتمع في تركيبته وفي شكل توازنه و كيفية إنتاج تفاعلاته و لأنها تشكل المرجع أو المخزن الذي يوفر آليات وميكانزمات ذات قيمة استثمارية أو ذات مردودية ريعية و لهذا فإن الإتحادات الجماعية ذات النمطية التقليدية القبلية أو العائلية أو الشخصانية تعيد تركيب نفسها كما تعيد انتشارها، لذا على الفاعلين الذين يسعون وراء الفعالية السياسية البحث عن الكيفية في استعمالها بدل إلغائها.

هذا الوجود السوسيولوجيالستاتيكي ضمن ما هو سياسي و هذه الفعالية و الديناميكية في قواعد اللعبة داخل المجتمع هي التي منعت من تشكل الحداثة و استلزم في المقابل اعتماد أسلوب التحديث في مستواه المادي البنائي الكمي و ليس في مستواه العلائقي الكيفي، إعتماد التحديث ليس كأداة و كوسيلة و إنما كغاية و نهاية في ذاتها فرضتها و استلزمتها رغبة وإرادة الحاكم بالدرجة الأولى و لم تتطلبها ضرورة تاريخية مجتمعية وفق ديناميكية وحركية داخلية تستدعي مشاركة و مساهمة مختلف القوى الاجتماعية للمجتمع ، إنها غاية هدفها إنتاج التكرار و تحقيق الاستمرارية، التحديث كأسلوب يحصر التغيير في جانبه المادي فقط و يبحث عن التجديد داخل دائرة مكانية مجتمعية تقليدية في شروطها و قواعدها و منطقها، في هذه الحالة تصبح جميع النتائج و الإفرازات التي تطرحها عملية التحديث تتميز بخاصيتين، الأولى أنها سوف تمس فقط الجانب المادي من البناء المجتمعي و المستوى الكمي من التحول الآداتي التراكمي بخصوص الأدوات التقنية و التكنولوجية و لا يمس الجانب الفكري من البناء الذهني للأفراد أو المستوى الكيفي من التنظيم و التأهيل المؤسساتي، الثانية أن مستوى منظومة المعايير و القواعد التي يحددها أسلوب التحديث والتي ينتمي إلى دائرتها الأفراد فتحدد مثلا مكاناتهم و

أدوارهم داخل المجتمع، لا تمثل بالنسبة لهم شيء مكتسب Acquis فردي أو جماعي تم انتزاعه Arraché بفعل الاجتهاد والمشاركة الفعلية في حركة بناء التاريخ و الصراع الدائم مع التناقضات و تحديات الواقع فهي خارجة عن نسق الصيرورة التاريخية و الاجتماعية الفعلية التي عرفها المجتمع و إنما هي معطى محول Transmis و ممنوح لهم، إنه يتجاوز إرادة الأفراد المستفيدين منهم فينتج لنا على مستوى الواقع مستويين من الهويات ، هوية وفق نمط ثقافي و اجتماعي تقليدي فاعلة و لها جذور تاريخية و اجتماعية قوية توجهها إستراتيجية قائمة في الكثير من الحالات على أسلوب الدفاع و حماية الذات، على غاية الحفاظ على استمرارية الموروث و هوية ثانية مصطنعة غير واقعية و مؤقتة تظهر تجلياتها فقط في حالات و مواقع رسمية يكون فيها الفرد مقيد قانونيا أو إداريا تحركها إستراتيجية البحث عن موقع داخل منظومة المعايير الجديدة ليس من أجل خلق التميز و التمايز أو من أجل التموقع بشكل فعلي و جذري يسمح بالارتقاء و البناء التاريخاني للفعل الجماعي و إنما فقط من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو التحصن من أي مجابهة أو مقاومة موازية، بشكل عام يمكننا القول أن اعتماد التقليدانية كتوظيف إيديولوجي للتقاليد كان يقابله اختيار التحديث كتوظيف إيديولوجي للحداثة.

خلاصـــة عامـــة:

قد تكون فرضية عدم نفي و إلغاء عناصر و معطيات ما هو تراتبات لبنى اجتماعية تقليدية عندما نريد التأسيس لمشروع الحداثة السياسية في صورة الدولة صحيحة و مقبولة سوسيولوجيا مادام أن المنطق العلمي يؤكد لنا عبر العديد من نتائج الدراسات و الأبحاث وفي الكثير من التخصصات أن معطى البنى الاجتماعية التقليدية ذات الخصوصية الطبيعية هي حقيقة أنثروبولوجية و واقع مجتمعي قائم بذاته موجود في كافة التشكيلات المجتمعية مهما كانت صور تنظيماتها، و مستوى تطورها و شكل تركيبتها الاجتماعية معقدة أو بسيطة إنها ضرورة اجتماعية حتى يحافظ أفراد المجتمع على توازنهم و استقرارهم الداخلي و حتى يتمكنوا من أن يحققوا فيما بينهم حالة من الاتصال و التواصل، من الارتباط والترابط مما يسمح بان يكون المجتمع له وجود فعلي و في حالة العكس فإن هذا يعني زوال لفكرة المجتمع في حد ذاته و لفكرة العيش داخل المجموعة الاجتماعية. لكن عندما ننتقل إلى مستوى المرحلة الثانية من التأسيس للسياسي و المتعلقة في هذه المرة من تحقيق الاستمرارية وفرض التوازن و تحقيق الديناميكية و الفعالية من اجل تجسيد المصلحة المشتركة والاعتراف بوجود الفضاء العمومي القادر على احتواء جميع الأطراف و اندماج جميع القوى الفاعلة و المشاركة،إننا نعتقد أن قوة المجتمع على إحداث التغيير و قدرته على تجاوز التكرار و الاستمرارية في سيطرة البنى التقليدية و هيمنتها على منع توجيه و تحقيق الخيارات السياسية الجديدة و المتجددة مرتبط بضرورة إحداث بنى و ميكانزمات بديلة تكون قادرة على جعل التنظيم الاجتماعي للمجتمع ينتج أو كما يقول بارسونس يعكس قدرة على التأقلم العام مع وقائع خارجية و داخلية مع

معطيات ثابتة و متغيرة دائمة أو ظرفية، التأقلم هو مرادف للإبداع، للتجديد لكن التجديد لا نقوم بع عبر أدوات تقليدية و لا يمكن أن يحدث إذا كنا ننتمي ضمن دائرة من العلاقات التفاعلية المغلقة و المسيجة سواء في شكلها الأبوي أو السلطاني أو القبلي. فهذا يستلزم حتمية تفكيك تلك البنى التقليدية المركبة مما هو روابط اجتماعية أولية و مما هو علاقات تفاعل طبيعية و مما هو مجموعات اجتماعية مشاعيةتتحكم فيها خاصية التضامن العفوي . مقابل بناء شبكة من العلاقات الجديدة إرادية و عقلانية و مقابل التأسيس لروابط اجتماعية مدنيةو اصطناعية و التكوين لاتحادات و تكوينات اجتماعية طبقية أو نخبوية تحقق لنفسها التمايز عبر الفعل المفكر فيه و المنضم مسبقا وتعترف بمبدأ التنافس من أجل ديناميكيتها و الاعتراف بالانتماءات و الهويات و الولاءات الفردانية و المؤسساتية التي يتحكم فيها بالدرجة الأولى عنصر القانون و ينظمها مبدأ التعاقد. ضمن هذه المرحلة سوف يتحقق التغيير الفعلي و الكيفي و يتم الانتقال بالمجتمع إلى نضام لشبكة تفاعل العلاقات المؤسساتية التي يشغلها عامل الاعتماد على منابع الرأسمال الثقافي والعلمي و المهني... عكس هذا سوف يضل السياسي يتحكم في قيامه و في استمراريته معطيات و محددات ما أسميناه بالقوى الفوق سياسية التي تعتمد معطيات الروابط الاجتماعية الولية و أشكال التضامنات الميكانيكية و نماذج التكوينات العشائرية و القبلية و العائلية في بعدها الوظيفي و التفعيلي و ليس البنائي الهيكلي هذه المعطيات تصبح تؤدي دور للاستمرارية نحو الثابت و ليس التغيير، في هذا الصدد يقدم لنا الأستاذ ***عدي الهواري*** نموذج عن التأثير الذي يمكن أن تمارسه و تحدثه بعض الأشكال من البنى الاجتماعية التقليدية في تعطيل عملية انتقال المجتمع إلى الحداثة و إلى التغيير الكيفي حيث يقول " من خلال اتخاذ بنية الصورة الموسعة، العائلة امتصت النتائج الاجتماعية للتحولات الكبرى .."6.من هنا يتضح لنا أنه بالرغم من التحولات (ليس التغيرات) التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة إلى ما بعد 1988 و التي أدت في بعض الحالات إلى تفكك الأطر الشكلية لبعض البنى الاجتماعية التقليدية لكن استمرت هذه الأخيرة في الحفاظ على النموذج نسيجها التفاعلي و الوظيفي الذي ضلت تتحكم فيه معايير و قواعد التضامن الميكانيكي و أشكال العلاقات الأبوية، هذا يرجع طبعا إلى أن التفكك مس فقط البعد المكاني لنموذج العائلة مثلا لكن البعد التفاعلي المتعلق بمسألة الانتماء و الترابط و التفاعل ضل مستمرا فأصبح لدينا نوع من شبكة التكوينات العائلية المتواجدة ضمن فضاءات مكانية قد تكون منفصلة و بعيدة عن إطار و حقل العائلة نفسها و أصبح نموذج الدولة لا يخرج عن دائرة هذا التأثير السلبي لتلك التراتبات البنيوية التقليدية، يقول الباحث التونسي ***هشام جعيط*** مشيرا إلى المجتمعات العربية في عمومها "..إن الدولة العربية مازالت لاعقلانية واهنة و بالتالي عنيفة مرتكزة على العصبيات و العلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية.."[7] هذه الترسبات حقيقة واقعية تاريخية تعكس الصورة السوسيولوجية للمجتمع في وجوده و كيانه.

المشكل لا يتحدد في جانب البناء الهيكلي لما هو نموذج للعائلة الموسعة و إنما تحديدا في جانب البعد الوظيفي لتلك البنى و قدرتها على تحقيق الاشتغال و توفير الحاجة و تحقيق البديل الشافي للإجابة على العديد من التحديات و الرهانات حتى داخل فضاءات مكانية وتفاعلية خارج العائلة نفسها حيث يصبح السياسي و أدواته عاجزين عن التكفل بها فيصبح المجتمع ككل ينطوي في تنظيمه علة أسس و معايير غير حديثة تستمد قوتها و طرق تفعيلها من مرجعيات تقليدية يقول ***حسن النقيب*** في وصفه لواقع المجتمعات العربية المعاصرة أن "..تنظيمات هذا المجتمع تنطوي على الخلفية الاجتماعية لاتجاهاتنا التي تراكمت عبر التراث الهابيتوس.."8. في نضرنا التراكمات هي ممثلة في قوة أشكال العلاقات الاجتماعية الأولية و الطبيعية في نموذجها العائلي أو القبلي أو الشخصاني التي لم تعرف انقطاع أو قطيعة عبر التطور التاريخي للمجتمع و لم يتم تعرضها للتفكيك و التغيير من طرف السلطة السياسية.

مادام أن بنى العلاقات التفاعلية التقليدية لم تتعرض للتغيير و مادام أن أشكال الرأسمال الاجتماعي لازالت تتمتع بالقوة المرجعية و بالحضور المكثف و المستمر داخل الحقل المجتمعي و الحقل السياسي من خلال الاعتماد عليها و توظيفها المتكرر و الاستثمار فيها سياسويا فلن يقع التغيير، يقول ***بارترون بادي:*** "..أن الانتقال إلى الدولة يتحقق متى أصبحت أنماط العلاقات التفاعلية التقليدية تفقد فعاليتها متى كانت الاستراتيجيات النابعة من التضامنات الميكانيكية و الأنماط الشخصانية للعلاقات التفاعلية المتبادلة الاجتماعية تعرضت للفشل"9. بالنسبة للنموذج الجزائري يمكننا القول أنهاوضعية لاستمرارية هيمنة أنماط العلاقات العائلية و القبلية و الشخصانية و ما تخفيه و تحتويه من منطق لسيادة الولاء الكمي و ملء الفراغات المكانية مما يعني في مستواه الثاني و في علاقته بالسياسي وضعية لاستمرارية الاستلزامات الوظائفية التي تؤديها السلطة السياسية اتجاه المجتمع.

ينبغي أن نجيب على الأسئلة التالية : متى يجب علينا وضع قطيعة مع القديم؟ متى ينبغي التخلي عن القديم إذا كان يشكل عائق أمام التغيير و التجديد إذا ما أصبحت مادته غير قادرة للإجابة على الأسئلة الحديثة و الرهانات الجديدة إذا ما أصبحت أدواته في وضعية الاهتلاك؟.

الهوامش:

1. رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع،دار الطليعة، بيروت، 1991، ص 162.
2. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة الثالثة، الدار المتحدة للنشر، لبنان، 1984، ص 92.
3. AbderrahimLamchichi, l'Algérie en crise, Op.cit, P 232.
4. Alain Touraine, Pour la Sociologie, Ed du seuil, , p95.
5. Ouvrage collectif sous la direction de ElizaBeth Picard, La politique dans le monde Arabe, Ed Armand Colin, 2006, p 42.

6. LhouariAddi, Les Mutations de la Société Algérienne, Ed La Découverte, 1999, p24.
7. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي،2006، ص 146.
8. خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف، دار الساقي لبنان، 2002، ص 19.
9. Bertrand Badie, Les Deux Etats, op.cit, p 136.